

المصدر : عكاظ
التاريخ : 25-03-2006
العدد : 14455
الصفحات : 15
المسلسل : 95

تفاؤل حذر يشوب سوق الأسهم.. والمحللون لـ«عكاظ»:

قرار إتاحة الفرصة للمقيمين سيعزز الطلب ويضخ مزيداً من السيولة

يبدأ الوافدون اليوم التداول في سوق الأسهم وسط تفاؤل بأن يساهم هذا القرار في انتعاشة السوق الذي عانى طوال الأيام الماضية من الميوط المتكرر الذي حير المحللين الاقتصاديين، صغار المستثمرين وأن كانوا غير ملمين بأهمية هذه الخطوة نتيجة عدم ظهور أي من مسؤولي الجهات ذات العلاقة بالسوق لشرح الأبعاد الإيجابية لهذه الخطوة. إلا أنهم رحبوا بهذه الخطوة من منطلق أن السوق لن يعاني أكثر مما عانى في الأيام الماضية.

فلابد أن يصاحبه عدة قرارات منها قرار تجزئة الأسهم الذي سيؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المعروضة لواجبة زيادة الطلب المتوقع كما لا بد من طرح عدد أكبر من الشركات الجديدة في السوق لامتصاص السيولة المتوفرة في السوق .

المحلل المالي الدكتور سالم قضيص قال إذا نظرنا إلى طبيعة القرار بالسماح للمقيمين بالتداول في سوق الأسهم السعودية، نجد أنه طبيعي ومتوقع . ولكن إذا نظرنا إلى إعطيات السوق وما تعانیه من تراجع حاد والتداعيات التي خلفه هذا التراجع سنجد أن توجيه خادم الحرمين الشريفين أتى لإضفاء جو من الطمأنينة وأجبات متابعته لحريات ما يحدث لسوق الأسهم والتراجع المحوظ الذي شهده . وبالتالي أتى التفاعل الثقافي للسوق إيجابياً في بدايته قبل أن تدخل السوق مرحلة «التذبذب الغامض» الذي شهده حالياً!

وأضاف : لا أتوقع أن يكون تأثير السماح للمقيمين مباشرة وسريعاً على السوق في المدى القصير وذلك نتيجة لأن القرار أتى مفاجئاً للمقيمين أنفسهم، وهذا سينعكس على مدى جاهزيتهم للدخول في السوق. أضف إلى ذلك أن الغالبية العظمى منهم هم من ذوي الدخل المتدني والذين من المتوقع أن تكون التزعة الاستثمارية لديهم متدنية . أما الشريحة التي من المتوقع أن تدخل في السوق قريباً لن تتجاوز ١٢ إلى ١٥ في المائة من إجمالي المقيمين . وبالتالي فإن المتوقع أن يقوموا بضغط ٥,٧ إلى ٧,٤ مليارات ريال بشكل تدريجي كحد أقصى، بينما ستكون الآثار الاقتصادية جلية أكثر في المدى الطويل في حال دخلت عواصف مدخرات المقيمين في الدورة الاستهلاكية الاقتصادية، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية طويلة المدى، إضافة إلى التحيز



خليفة

عديدة منها ارتفاع السيولة مقابل عدد الأسهم المدرجة في السوق وتحول السوق إلى سوق تضاربية مما أدى إلى تضخم أسعارها بشكل خيالي ، وأدى ذلك إلى فقدان الثقة في السوق وخرج كبار المستثمرين وانخفاض حجم التداول إلى أقل من ٥ مليارات ريال ، ومن خلال هذه الأوضاع علت هيئة سوق المال إلى تطور العديد من النظم والتشريعات في محاولة لإعادة الانتعاش للسوق وأولها تنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين بالسماح للوافدين غير السعوديين بالاستثمار المباشر في السوق وعدم قصره على صناديق الاستثمار وهذا القرار يهدف في الدرجة الأولى إلى جذب رأس المال الأجنبي والذي سيؤدي الاقتصاد السعودي على المدى البعيد ، حيث سيساهم في تخفيض حجم حوالات غير السعوديين إلى الخارج والتي تقدر بـ ٦٠ مليار ريال سنوياً وتوجيه جزء منها نحو سوق الأسهم . وبالتالي سنساهم في توسيع نطاق السوق من خلال توفر سيولة أكبر مما سيؤدي إلى الزيادة في العرض والطلب على الأسهم . ولكني أرى أن هذا القرار وحده لا يكفي لعودة الانتعاش بالكامل للسوق

خاصة من يملك المدخرات الكافية فالسوق متاح له من قبل من خلال قناتين أحدهما رسمية وهي صناديق البنوك والأخرى غير رسمية من خلال تستر بعض المواطنين على بعض الأخوة الوافدين للتداول والاستثمار في سوق الأسهم بأسماهم .

أما عن تأخير المقيم ودخوله إلى السوق فيسكون محدوداً جداً نظراً لضخم مدخرات الكثير من الوافدين وحاجتهم الماسة إلى التحويلات الدائنة وكذلك ضخامة السوق السعودي من حيث إجمالي القيمة السوقية للتداول اليومي . إلا أنها خطوة إيجابية وكسب رضى الوافد وتحقيق التوازن التطلبي مع متطلبات منظمة التجارة العالمية وخطوة إلى الأمام تسهم في نضج السوق السعودي ورفعته من درجة الأسواق النامية إلى الأسواق الناضجة والمتقدمة خاصة وأن سوق الأسهم السعودي يعد الأكبر عربياً وفي مصاف الأسواق العالمية يعد في درجة متقدمة جداً مقارنة بأسواق أخرى، وسوق المال السعودي يستمد قوته ونقله بعد الله من مناعة الاقتصاد السعودي القوي بفضل الله تعالى .

وقال عضو جمعية الاقتصاد السعودي مدير مشروع الأبحاث الاقتصادية عصام مصطفى خليفة : يعانى سوق المال السعودي منذ شهر من ركود حاد فقد هبطت القيمة الاسمية لكثير من الأسهم بصورة متدنية وانخفض حجم التداول بنسبة عالية وفقد السوق حوالي ٢٥٪ من قيمته السوقية ويأتى هذا الانخفاض الحاد نتيجة لعوامل

عبد الله آل هنتيلة (جدة)

صغار المساهمين يتربصون اليوم بفارق من الصبر ما ستؤول إليه أحوال السوق لعلمهم يستردون الجزء الأكبر من رؤوس أموالهم بعد أن كانوا يأملون في الربحية أو استرداد رؤوس الأموال على أقل تقدير.

المحلل المالي محمد سعد القرني قال إن قرار السماح للوافدين بالتداول مباشرة في سوق الأسهم السعودي ويهدد السرعة التي أقرها أمر بيعت على السرور والطمأنينة ويدل دالة واضحة على اهتمام خادم الحرمين الشريفين بحفظه الله على رعاية المقيمين على ثرى هذه البلاد الطاهرة على حد المساواة مع المواطن وأكثر . وهذا ما يتطلبه سوق المال من فعالية وسرعة في القرارات نظراً لأهمية عامل الزمن في أسواق المال .

وأضاف القرني ان دخول الأخوة الوافدين سيغزل الطلب على الأسهم ويضخ المزيد من السيولة إلى السوق . وجاء توقيت دخولهم ممتازاً كون السوق في وضع ارتداد بعد فترة تصحيح عنيفة مر بها السوق فالوقت في صالح من يدخل السوق في هذه الأيام . وستؤدي زيادة الطلب على الأسهم إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار خاصة في ظل ثبات المعروض من الأسهم أو زيادة المعروض زيادة أقل من زيادة الطلب على الأسهم المتاحة في السوق السعودي ولا تتماشى الزيادة في العرض مع الزيادة في الطلب .

وقال القرني ان دخول الوافدين ليس بدعة على السوق السعودي

الرغبة في إيجاد الحلول التقنية ولكن الصعوبة تكمن في القرار الإداري.

وقال المحلل المالي تركي قدق هذه خطوة تعتبر جزءاً من كل وستساهم في عدد المتداولين لكن أن يؤخذ هذا الأمر بشكل إجمالي، بحيث تكون مشاركة المقيمين ليست في سوق الأسهم وإنما في الاقتصاد بشكل عام، رأس المال البشري حالياً يعتبر أهم رأس مال، لذلك نجد أن كثيراً من الدول تستقطب العرب، ولكن معالجة ما قد ينتج من إشكاليات نحتاج إلى تحديد دور الجهات ذات العلاقة، الأمر بيد وزارة المالية فمن المفترض أن تتخذ خطوات لطرح الأسهم التي تملكها الدولة، السيولة التي يستوعبها السوق ستبقى كما هي مع زيادة المتداولين، ونحن بحاجة إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة حتى لا تحدث عملية تركيز أسهم ونعود نفس الدائرة التي بدأ منها الارتفاع غير المنير، هذه المعالجة لن تنجح ما لم يتم طرح شركات مساهمة، وبيع الأسهم التي تملكها الدولة ممثلة بوزارة المالية كونها المشرفة على صندوق الاستثمارات العامة وصناديق التأمينات الاجتماعية، والصناديق الحكومية الأخرى، وبالتالي تملك أسهمها في شركات الكهرياء وسابك وغيرها، فأعتقد من المهم دراسة هذا الموضوع بجدية وبصورة عاجلة من قبل وزارة المالية.

أي تحفظات أو تعتبره أمراً غير إيجابي، فجميع أسواق العالم مفتوحة أمام السعوديين للاكتتاب وممارسة البيع والشراء بحرية تامة، وبالتالي فاستثمار إخواننا المقيمين بيننا يجب أن لا تخوف منه، فهو مجرد مشاركات فردية في تداول يومي، دخول المقيمين بدون أدنى شك سيزيد من الأموال التي ستضخ في السوق وهذا الأمر يستدعي أن تتخذ قرارات عاجلة لتوسيع نطاق السوق، وهذا يتأتى عن طريق مصدرين أولهما تفعيل برنامج التخصصين بأن تتنازل الحكومة عن أسهمها في الشركات وهذا أمر ضروري والملاحظ أن هناك بطشاً في هذا البرنامج، العنصر الثاني إنشاء شركات مساهمة جديدة وهذا أيضاً يعانى من البطء، فيجب أن يتوأكب التعديل الذي حدث في سوق الأسهم مع تطور في آلية إقرار إنشاء الشركات المساهمة سواء فيما يخص وزارة التجارة والصناعة وهيئة سوق المال. وأضاف الدكتور داغستاني بأن ما يحصل من خلل في برنامج تداول أمر غير مقبول وهي عملية تقنية ليس من الصعوبة معالجة، فالأمر يحتاج إلى أن نأخذ دور هذا البرنامج بشكل جدي ونعمل على زيادة قدرته الاستيعابية وتحديثه بما يتواءم مع حجم المتعاملين في السوق بعد انضمام المقيمين.

وفي اعتقادي بأن الفترة كافية للحلول التقنية إذا وجدت

استمرار هبوط السوق أو ارتفاعه ارتفاعاً بسيطاً جداً، وأن أغلب المستثمرين (القادمي والجدد) بانتظار تفعيل قرار التجزئة، لنتكفوا من شراء الأسهم بأسعار مناسبة والاستحواذ على أعداد أكبر من ما كانوا يصلحوا إليه، إن توخي حذر المتداولين من حمى الأسبوع القادم، يجب أن يكون مركزاً على فهمهم للثبات وقوة الاقتصاد السعودي وفترة الارتداد السريعة يعقبها انهيار أسرع، والعكس صحيح وإتباع إستراتيجيات ربح وخسارة عقلانية وواضحة وعدم تكامل الأدوات الاستثمارية في سوق المال تلزم العاقل منهم بتنوع استثماراته في سوق المال ليكون جزء منها مباشراً في سوق الأسهم، والجزء الآخر غير مباشر طويل الأجل (صناديق الاستثمار).

وأضاف : ليس هناك شك في أن هيئة سوق المال تعلم بأن حجم سيولة السوق ستكون أكبر مما كانت عليه في السابق، وأنه يتوجب عليها العمل بالتوازي لضخ أكثر من اكتتاب جديد في الشهر إلى السوق، لامتصاص السيولة ومساعدة المؤشر في التوازن، وسرعة الانتهاء من تحديث النظم الآلية والإدارية لمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة.

المحلل المالي الدكتور عبد العزيز داغستاني قال استثمر المقيمون في سوق الأسهم أمر طبيعي ويجب أن لا تكون حوله

التريجي للسوق استعداداً لدخول المستثمر الأجنبي مستقبلاً وأشار إلى أنه لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي تبعات سلبية قد تنجم عن استثمار غير المواطنين في سوق الأسهم، ومن هذه التدابير على سبيل المثال إلزام المقيم بتوضيح مصدر أمواله إذا تجاوزت مبلغاً معيناً (مئة ألف ريال مثلاً)، وذلك لتفادي دخول الأموال الأجنبية من خلال بوابة محافظ المقيمين. أيضاً ربما هناك حاجة ماسة بأن يقوم المقيم الذي تتجاوز قيمة محفظته مستوى معيناً بتبليغ السلطات المالية بعزمه على تصفية محفظته قبل مغادرته البلاد بأسبوع واحد على الأقل من تاريخ المغادرة، على أن يقدم لجوازات المنفذ ما يثبت تبليغه عند خروجه من المملكة.

المحلل المالي الدكتور طارق حلوا في قال تشير التوقعات أن يكون اليوم السبت هو يوم رالي الأسهم المنظر، حيث يتوقع بأن يرتفع المؤشر إلى النسبة العليا، بناء على معطيات فنية ومعنوية تبادلها مستغفروا سوق الأسهم أهمها وجود عدد متداولين كبير يسبب دخول مستثمرين جدد (المقيمين)، مما يعزز العامل النفسي لدى المستثمرين القادمي بأن مخاطر السوق ستكون أقل مما هي عليه في السابق وكمية الطلب على الأسهم ستكون عالية ووجود الحوافز المغربية لدى معظم الشركات وتأتي قيمة الأسهم لكثير من الشركات القيادية مع العلم بأن اتجاه السوق قد يخالف هذه التوقعات بسبب أن دخول المقيمين (الذين يستثمرون حالياً أموالهم من خلال صناديق الاستثمار) كمتداولين جدد في السوق، سيضغط مباشرة على مديري المحافظ لتسهيل بعض الأصول المالية التي بحوزة المحفظة للإيفاء بطلب النقد المتوقع منهم، مما قد يؤدي إلى